بانها «تحولت الى اداة سياسية للطعن في الليكود» (هآرتس، ٦/١٢/١٩٨٥). بينما وصف نائب وزير الخارجية، روني ميلو، عملية التحقيق بانها «عمل عدواني». الهدف منها الاساءة الى الليكود والى الاستيطان في المناطق المحتلة (عل همشمار، ٩/١٢/١٩٨٥).

ووصلت حملة الليكود المضادة ذروتها في اصدار بيان عن «سكرتارية حركة حيروت» دانت فيه «حملة الضغوطات والافتراءات ضد الاستيطان في الضفة الغربية وضد الليكود وشخص نائب الوزير ميخائيل ديكل». ودانت السكرتارية، ايضاً، «ما وصفته بتسريب المعلومات الكاذبة» الهادف الى التحريض على الاستيطان والمستوطنين بغية تحقيق مكاسب سياسية حزبية. وطالبت «سكرتارية حركة حيروت» في المقابل، بالتحقيق في الفضائح المالية، وغيرها، المتورط فيها بعض المقربين من المعراخ، مثل قضية بنك العمال وقضية بلاس (عل همشمار، ١٣/١٢/١٩٨٥).

وشارك في حملة الليكود المضادة هذه، بعض السياسيين من الكتل الحزبية الاخرى امثال يغئال هوروفيتش، الذي حذر من استغلال قضية الاراضي لشن هجوم ضد مشروع الاستيطان. وقال هوروفيتش ان معظم اعمال الغش والتحايل في قضية الاراضي، نفذها عرب وانه ليس من الحكمة ابراز القضية كسلب للاراضي، لان ما تم في الواقع هو سلب اموال اليهود (معاريف، ١٩/١٢/١٩٨٥). وحاول رئيس حركة هتحياد اليمينية، عضو الكنيست يوفال نئمان، تبرير ما فعله مساعد نائب وزير الزراعة في حينه، ميخائيل ديكل، بالادعاء بان الرسالة التي ارسلت الى المقاول غندي بشأن البناء في مستوطنة كرميم، تستند الى قرار آخر للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان. يقضي بعدم ضرورة الحصول على ترخيص للبناء في الاراضي المحاذية للمستوطنات القائمة حالياً (معاريف، ٥/١٢/١٩٨٥).

وبطبيعة الحال، وازاء هذا الهجوم المركز من جانب قادة الليكود وبعض السياسيين الآخرين وازاء الغمز من قناة الشرطة لناحية الادعاء بانها «اداة» تتحرك بدوافع سياسية، عقد المفتش العام للشرطة مؤتمراً صحافياً دافع خلاله عن استقلالية الشرطة وعن قدرتها على المضي في التحقيق وادارته دون تحيز. واتهم المفتش العام عضو الكنيست مياو بمحاولة التدخل في شؤون الشرطة وسير التحقيق، عبر محاولته الضغط على المحققين في قضايا تتعلق بصفقات بيع الاراضي، تحوم الشبهات حول احتمال تورط بعض رجالات الليكود فيها (هآرتس، ٦/١٢/١٩٨٥). اما وزير الشرطة، حاييم بارليف، فنفى، في تصريح له، ان تكون جهات سياسية حاربت عليه، او على الشرطة، اية ضغوطات بشأن موضوع الاراضي. واوضح بارليف ان حكومة بيغن هي التي اوصت، في حينه، بالتحقيق في قضية الاراضي، واضاف ان المحققين عثروا على ادلة ضد تسور وملكا وغندي المعروفين بعلاقاتهم الجيدة بالليكود (عل همشمار، ٦/١٢/١٩٨٥).

وقال السكرتير العام لحزب العمل، عضو الكنيست عوزي برعام، ان حزب العمل لن يصطدم مع الليكود بصدد موضوع الاراضي، لان القضية - في نظره - «جنائية وليست سياسية» (هآرتس، ٩/١٢/١٩٨٥).

ولم يقتصر الامر على ذلك، بل طرح الموضوع على جدول اعمال الكنيست، بناء على اقتراح تقدم به ثلاثة اعضاء يمثلون كتل راتس وعام وحزب العمل. وتضمن الاقتراح «مطالبة بمناقشة الكنيست لتدخل بعض اعضائه في سير التحقيقات التي تجريها الشرطة في قضية الاراضي». ووصف عضو الكنيست فكتور شمطوف ما يجري بانه «خطير وقد يؤدي الى تقويض اسس الديمقراطية في اسرائيل». واشار شمطوف، في كلمته، الى ان الهجوم تركز قبل بضعة اسابيع على المستشار القانوني للحكومة، بهدف منع استمرار التحقيق في قضية الاراضي، وان السهام توجه الآن الى الشرطة لوقف التحقيق الجاري (عل همشمار، ١٢/١٢/١٩٨٥).

خليل السعدي